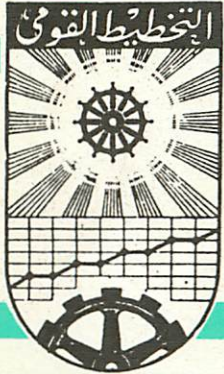


جمهورية مصر العربية



مَعهد التخطيط القومى

مذكوره خارجيه رقم (١٤٧٩)

تطوير نموذج برمجى خطيه للمساهمه فى اعداد
خطه خمسيه للاقتصاد المصرى

اعداد

د . فتحيه زغلول

يونيه ١٩٨٨

المحتويات

الصفحة

١	مقدمة
٥	نماذج البرمجة الخطية وأسعار الظل
٧	النموذج
٧	متغيرات النموذج
٩	قيود النموذج
١٣	دوال الهدف
١٤	البيانات
١٦	صورة اجمالية للنموذج
١٧	النتائج
٢٣	ملحق احصائي
٢٨	المراجع

النماذج التخطيطية هي أدوات في يد المخططين لاستخدامها في اعداد الخطة وفسي
اكتشاف الاختناقات الممكن حدوها وتحديد مكانها وحجمها من اجل محاولة تجنبها • والنموذج
هو تجريد وتبسيط للواقع دون أخلال بالهيكل الأساسي للمشكلة • ويحيث يلقي تحليل النموذج
الضوء على الموقف المعين الأصلي وعلى المواقف المشابهة • ويسهل استخدام النماذج دراسة
العلاقات المتشابكة بين المتغيرات الاقتصادية كما يساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية فسي
ضوء النتائج المستخلصة من هذه النماذج • وبهذه الطريقة يمكن اعتبار النماذج أدوات لمحاولة
الربط بين السياسات والقرارات الاقتصادية وتعتبر البساطة ميزة للنموذج فان النماذج الكبيرة
الشاملة ليست فقط ذات تكلفة مرتفعة لبنائها ولحلها حسابيا ولكنها ايضا أصعب في فهمها
من النماذج البسيطة الصغيرة •

وتعتبر نماذج البرمجة الخطية لامتدادا طبيعيا لنماذج المدخلات والمخرجات، وهي
تعتمد عليها وبذلك تضمن تناسق الخطة وتضيف اليه قدرا كبيرا من المرونة بتحويلها معادلات
التوازن القطاعية الى متباينات ولانها تحتوي على دالة هدف صريحة يراد تعظيمها (أو تدنيها)
وتنطوي عليه ايجاد الحل الأمثل (الذي يحقق أكبر أو أصغر قيمة لدالة الهدف) على إمكانية
الاختيار بين بدائل مختلفة وسيناريوهات بديله كلها ممكنة • ويحدد الحل الأمثل لنماذج البرمجة
الخطية مستوى استخدام رأس المال المخصص للعمليات الإنتاجية المختلفة بعكس نماذج المدخلات
والمخرجات التي عندما تخصص راس مال معين لعملية إنتاجية معينة فانه يجب أن يستخدم بكامل
طاقته في الانتاج • وكذلك اذا لوحظت نسبة معينة بين الواردات والانتاج المحلي فانها تكون
ثبته في حالة المدخلات والمخرجات في حين أن نماذج البرمجة الخطية تسمح بتحديد جديد
للكميات المستوردة والكميات المصدره من كل سلعة • ويمكن بعد بناء نموذج البرمجة الخطية
ادراج اية متباينات اضافية تعكس ظاهرة معينة للاقتصاد محل الدراسة أو حذف أي قيود يرى
حذفها بدون أن يؤثر على اتساق النموذج أو إمكانية حله • وهناك خاصية أخرى هامة لنماذج

البرمجة الخطية جعلت لها أهمية عند تطبيقها في التخطيط من أجل التنمية ، هي وجود مشكلة مرافقة لكل مشكلة برمجة خطية ويمكن تفسير متغيرات هذه المشكلة المرافقة على انها مؤشرات للندرة أو "أسعار" وتسمى عادة أسعار الظل وهي تمثل الأسعار التي يمكن أن يعطيها المجتمع للسلعة في حالة تحقيق المنافسة الكاملة وبذلك يؤدي استخدام البرمجة الخطية في إعداد النماذج التخطيطية ليس فقط الى دراسة الجوانب الكمية ولكن ايضا الجوانب السعرية والقيمة للحلول البديلة وبصفة عامة تقيس أسعار الظل أهمية القيود المناظرة لها .

وهناك وجهتان للنظر في استخدام أسلوب البرمجة الخطية في التخطيط . تعتمد الأولى على فكره ان طرق البرمجة البارامترية تقدم وسيلة ذات تكلفة معقولة لبحث ودراسة الموقف عند اطراف مجموعة الاختيارات التي يواجهها الاقتصاد طالما أمكن وصفها بمتباينات خطية ونستطيع تقسيم القيود التي نل في تحديد نماذج التخطيط التطبيقية الى ثلاثة أنواع . الاول يمثل القيود الحقيقية التي تحد من النمو الاقتصادي والتي يمكن بسهوله وواقعية التعبير عنها في شكل متباينات خطية مثل التوازنات القطاعية ، وحدود عليا على أجمالي استخدامات الموارد الأولية وقيد ميزان المدفوعات . والنوع الثاني من القيود يمثل محاوله لتمثيل نوع اخر من قيود النمو ليست مفهومة جيدا ولكنها مهمة مثل وجود حد أعلى لكمية الاستثمار التي يمكن استيعابها في صناعة معينة في وقت معين ، ووجود حدود عليا للإدخار تعكس حرية الحركة المحدودة للحكومة في الأمور المالية والنقدية . والنوع الثالث قيود سياسية مثل تحديد معدل معين للنمو لبعض الأقاليم ووضع حد أدنى على مستوى العمالة وحد أعلى على الواردات التي يمكن ان تهدد بعض الصناعات القائمة فعلا ولكن لم تصل بعد لدرجة كفاة عالية . وأخيرا يمكن ان تضاف بعض القيود لأسباب فنية لتجنب التخصص في التجارة والتقلب في أنماط الاستهلاك وبعض الأشكال الأخرى للتصرفات المتطرفة التي تؤدي اليها النظم الخطية مثل وضع حد أعلى على الصادرات . كل هذه القيود تستطيع التعبير عن تقريب مقبول وواقعي لمجموعة البدائل الممكنة للاقتصاد محل الدراسة . وتعتبر طريقة السمبلكس لحل مشكلة البرمجة الخطية وسيلة فعالة لدراسة

حدود واطراف هذه المجموعة وتحول طرق البرمجة البارامترية دراسة هذه الحدود من عبء ثقيل الى تمرين مدرسي واضح وغير مكلف .

أما وجهه النظر الأخرى فتؤكد على امكانيه نموذج البرمجة الخطيه مع الاسعار من حل المشكله المرافقه ، ان يحاكى التوازن العام او تخصيص الموارد في حاله المنافسه . وهذا يفسر اهتمام الاكاد يمين بهذه النماذج . ولكن التشابه بين حل النموذج والتوازن العام لغالبا ما يكون ضعيفا جدا وخاصة في ناحيه الاسعار . وتكون اسعار الثقل بحيث يساوى سعر المنتج التكلفة الحديه في كل قطاع ، وكذلك توضع الاسعار مساويه للمنفعة الحديه للمستهلك وهكذا . ولكن الاختلاف الوحيد بين اسعار الظل لنفس السلعة في الاستخدامات المختلفه سيأتى فقط من اسعار ظل أخرى لقيود المشكله الاصليه من النوع الثانى والثالث (بصفه خاصه) وهذا يعنى ان النموذج لا يقدم تحليلا سهلا لتاثير تغيير انحرافات الاسعار الموجوده اصلا مثل الضرائب الجمركية والضرائب غير المباشره والتي يكثر الاعتماد عليها في الدول الناميه . وعموما فانه يمكن بصفه عامه استخدام اسعار الظل في تفسيرات عامه . مثلا اذا كان سعر الظل المناظر لقيود يضع حد ادنى للعماله مرتفع فانه هذا يعنى ان هذا الاهداف صعب التحقيق . وكذلك تفيد اسعار الظل في عمليه اعداد النموذج وتجريبه فيسترشد بها لادخال القيود الاضافيه التى تحول دون الحلول المتطرفه التى تسببها خطيه النموذج . وصفه عامه فان نموذج برمجه خطيه مصاغ في شكل مشكله اصليه يمكنه ان يتنبأ بتطور الكميات بطريقه ادق من تنبؤ البرنامج المرافق بتطور الاسعار .

ومن المعروف أن التخطيط الخمسى في مصر يلجأ - فقط - في أساليبه لنمساذج اجمالية (Macro) وموازن سلعيه ، وجد اول المدخلات والمخرجات كأدوات كمية ففى الاسقاط المستقبلى وضبط التوازن بين أهداف الخطة . وهذه الورقة تستعرض محاوله لتطبيق أحد النماذج الخطية للأمثلية في محاوله لدعم أساليب التخطيط الخمسى بمعايير الكفاءة فى استخدام الموارد وتحظيم العائد منها . فى هذا النموذج تتمثل الاضافه فى محاوله :

أ — ربط الطلب النهائي على منتجات كل قطاع بالتطور المتوقع لاجمالي الاستهلاك القومي بواسطة المرونة النسبية وتوسيع مفهوم الاتساق الداخلى للخطة من اتساق التدفقات القطاعية الى اتساق بين تفاصيل كل من العرض والطلب .

ب — الاهتمام بانتاجية العمل بالاضافة الى انتاجية رأس المال ودور التدفقات السلعية الوسيطة فى توليد الانتاج .

وتستعرض الورقة تلخيصا لتجربة تطبيق هذا الاسلوب للبرمجة على البيانات الاقتصادية المصرية ، وتوضح الصعوبات التى يمكن أن تثار أمام هذا الاسلوب نتيجة لضعف قاعدة البيانات الخام ، والمعلّمات التخطيطية اللازمة ، فى الواقع التخطيطى المصرى . وتطرح هذه الورقة بشكل واضح أهمية أن تعطى أجهزة التخطيط العناية الضرورية لتطوير معاملات فنية تخطيطية (وليس محاسبية) ، وهو الشئ المفقّد حاليا ، فى ضوء التغيرات المحلية والعالمية السريعة فى التكنولوجيا ومجالات المشروعات الاقتصادية المستجدة .

نماذج البرمجة الخطية وأسعار الظل :

تعريف:

لكل مشكلة برمجة خطية توجد مشكلة ذات علاقة وثيقة بها تسمى المشكلة المرافقة وكل قيد من المشكلة الاصلية يناظره متغير في المشكلة المرافقة . وبالعكس فكل متغير في المشكلة الاصلية يناظره قيد في المشكلة المرافقة . وهكذا يكون عدد متغيرات المشكلة المرافقة مساو لعدد قيود المشكلة الاصلية ، وعدد قيود المشكلة المرافقة مساو لعدد متغيرات المشكلة الاصلية . والصورة العامة لمشكلة البرمجة الخطية الاصلية والمرافقة هي :

المشكلة المرافقة

$$\begin{aligned} \text{Min } g(p') &= P' b \\ \text{Subject to } p' A &\geq C' \\ p' &\geq 0 \end{aligned}$$

المشكلة الاصلية

$$\begin{aligned} \text{Max } f(x) &= C'x \\ \text{Subject to } Ax &\leq b \\ x &\geq 0 \end{aligned}$$

وتتضمن نظرية الترافق على ان الشرط الضروري والكافي لكلى يكون المتجه x^0 ، والذي يمثل حلا مسموحا به للمشكلة الاصلية يمثل أيضا حلا أمثلا هو أن يوجد متجه مرافق p'^0 ، بحيث :

$$p'^0 (A x^0 - b) = 0 \quad (1)$$

$$(p'^0 A - C') x^0 = 0 \quad (2)$$

في هذه الحالة يكون المتجه p'^0 هو الحل الأمثل للمشكلة المرافقة .

Complementary slackness conditions

ويطلق على الشرطين (1) ، (2) .

ويمكن التعبير عنهما تفصيلا كالآتي :

$$p'_i{}^0 > 0 \Rightarrow \sum_{j=1}^n A_{ij} x_j^0 - b_i = 0 \quad (3)$$

$$\sum_{j=1}^n A_{ij} x_j^0 - b_i > 0 \Rightarrow p'_i{}^0 = 0 \quad (4)$$

$$x_j^0 > 0 \Rightarrow \sum_{i=1}^n p_i^0 A_{ij} - c_j' = 0 \quad (5)$$

$$\sum_{i=1}^n p_i^0 A_{ij} - c_j' > 0 \Rightarrow x_j^0 = 0 \quad (6)$$

أى أن نظرية الترافق تنص على أنه عندما يكون قيد ما فى إحدى المشكلتين غير مقيد عند الحل الأمثل (أى أنه متحقق بعلامه $>$ أو $<$) ، فإن المتغير المرافق لهذا القيد فى المشكلة المرافقة يكون مساو للصفر عند الحل الأمثل . أى أنه عندما يكون متغير مرافق لسطر معين فى مشكلة البرمجة الخطية مساو للصفر عند الحل الأمثل فإن القيد الذى يعبر عنه هذا السطر يكون فى حقيقته غير مقيد ولذلك يمكن استبعاد من المشكلة بدون أن يؤثر ذلك على القيمة المثلى لدالة الهدف أو على القيم المثلى للمتغيرات . فمثلا إذا كان المعروض من العمل عند مستوى معين من المهارة لا يمكن استخدامه كله ، فإن القيد الذى يمثل هذا النوع من العمالة لا يكون مقيدا . كما فإذا زاد عرض هذا النوع من العمالة بكمية صغيرة فإنها أيضا ستبقى بدون استخدام وبذلك لن تؤثر أى تحسين فى قيمة دالة الهدف . وكذلك إذا نقص عرض هذا النوع من العمالة بكمية صغيرة ، لن يؤثر ذلك على دالة الهدف أو على الحل الأمثل . وعموما فإن أعمده المصفوفة A تمثل متجة المتطلبات من المدخلات للانشطة الانتاجية ، ويمثل المتجه b كمية العرض الثابتة من المدخلات ، ويمثل المتجه c' اوزان دالة الهدف .

ومن نظرية الترافق نجد ان المتغيرات المرافقة تمثل اسعار للمدخلات . وبذلك يمكن تفسير المعادلة (٣) على أن المدخلات المستخدمة بكاملها هى فقط التى تكون لها سعر موجب . أما تلك التى توجد بوفرة وتزبد عن حاجة المجتمع فيكون سعرها صفر .
أما المعادلة (٥) فتعنى أن الانشطة التى لا تسبب خسارة هى فقط التى يتم تشغيلها بمستوى موجب .

يمكن أيضا اثبات انه بشرط أن لا تتغير مجموعة الانشطة الموجبة فى الحل الأمثل بزيادة صغيرة فى أحد عناصر المتجه b فإن

$$\frac{\Delta f^0(x)}{\Delta b_i} = p_i^0 \quad (7)$$

حيث تمثل Δb_i زيادة صغيرة في العرض من المدخل i وهذه تؤدي الى زيادة صغيرة في قيمة دالة الهدف تساوي $\Delta f^0(x)$ فتكون النسبة $\frac{\Delta f^0(x)}{\Delta b_i}$ وهي قيمة الانتاجية الحدية للمدخل i تساوي سعر الظل p_i^0 لهذا المدخل .

وفي هذا تشبه أسعار الظل اسعار التوازن في حالة المنافسة فهي مثلها مؤشرات للنسبة وذلك يمكن ان تكون مفيدة جدا للمخططين عند اتخاذ القرارات .
النموذج :

النموذج المقترح هو نموذج برمجة خطية استاتيكي مقارن يعتمد على المعاملات الفنية المتضمنة في جدول المدخلات والمخرجات لسنة ١٩٧٢ الذي أعده مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة بالاشتراك مع وزارة التخطيط . ويقسم النموذج الاقتصاد القومي الى ١١ قطاعا وهي بالترتيب :

الزراعة - التعدين - الصناعة - البترول ومنتجاته - الكهرباء - التشييد - النقل والمواصلات - قناه السويس - السياحة - الاسكان - خدمات أخرى - وهو نفس التقسيم الوارد بالتوازن العام للخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ ومع تجميع قطاعات الخدمات بخلاف السياحة والاسكان في قطاع واحد " خدمات أخرى " وقد اضطررنا الى ذلك نظرا لأن ذلك التفصيل في قطاعات الخدمات قد ورد بهذا الشكل لأول مرة . وان استخدام نفس تقسيم الخطة القطاعي يحقق هدفين الاول هو امكانية استخدام البيانات التي أعدت للخطة والثاني هو سهولة مقارنة النتائج التي سوف تحصل عليها بمثيلتها في الخطة وذلك تكون العلاقة بين النموذج المقترح والخطة هي علاقة مزدوجة فهو من ناحية يعتمد عليها ومن ناحية أخرى يتنافس معها .

متغيرات النموذج :

يحتوي النموذج على ١٤ متغيرا خارجيا وهم الانفاق الحكومي القطاعي G_i ، $i = 1, 2, \dots, 11$ والانفاق الحكومي الكلي G_T وكمية العمل الثابتة المعروضة $\bar{L}$ ، $F =$ المعجز المسموح به في ميزان المدفوعات . كما يحتوي على ٢٨ متغيرا داخليا وهم :

• حجم انتاج قطاع الزراعة	=	x_1
• التعدين	=	x_2
• الصناعة	=	x_3
• البترول ومنتجاته	=	x_4
• الكهرباء	=	x_5
• التشييد	=	x_6
• النقل والمواصلات	=	x_7
• قناة السويس	=	x_8
• السياحة	=	x_9
• الاسكان	=	x_{10}
• الخدمات الأخرى	=	x_{11}
• أجمالي الاستهلاك الخاص النهائي	$= C_T$	x_{12}
• حجم الصادرات من منتجات قطاع الزراعة	$= E_1$	x_{13}
• حجم الصادرات من منتجات قطاع التعدين	$= E_2$	x_{14}
• الصناعة	$= E_3$	x_{15}
• البترول ومنتجاته	$= E_4$	x_{16}
• النقل والمواصلات	$= E_7$	x_{17}
• قناة السويس	$= E_8$	x_{18}
• السياحة	$= E_9$	x_{19}
• خدمات أخرى	$= E_{11}$	x_{20}
• الانتاج من قطاع الصناعة المخصص للاستثمار	J_3	x_{21}
• التشييد	J_6	x_{22}
• الخدمات الأخرى	J_{11}	x_{23}
• أجمالي الاستثمارات	J_T	x_{24}
• الناتج المحلي الاجمالى	$GDP = V =$	x_{25}

• كمية الواردات من السلع الوسيطة	$M^X = X_{26}$
• الاستهلاكية	$M^C = X_{27}$
• الاستثمارية	$M^J = X_{28}$

قيود النموذج

أولاً هناك القيود التي تعبر عن توازنات الإنتاج :

التوازن الاساسى بين العرض والطلب كما بصورة جدول مدخلات - مخرجات يكون

$$X_i + M_i^C = \sum_{j=1}^n x_{ij} + C_i + G_i + J_i + E_i + S_i \quad i=1,2,\dots,n$$

$$= \sum_{j=1}^n a_{ij} x_j + F_i$$

حيث n هي عدد القطاعات •

x_i = حجم إنتاج القطاع i

M_i^C = الواردات المنافسة من منتجات منافسة لمنتجات القطاع i

x_{ij} = الاستخدام الوسيط من إنتاج i في القطاع j

C_i = الاستهلاك الخاص النهائي من منتجات القطاع i

G_i = الانفاق الحكومي على منتجات القطاع i

J_i = الإنتاج من القطاع i المخصص للاستثمار وهو التكوين الرأسمالى من منتجات القطاع i

E_i = الصادرات من إنتاج القطاع i

S_i = التغيير فى المخزون من منتجات القطاع i

F_i = اجمالى الطلب النهائى على منتجات القطاع i

$$F_i = C_i + G_i + J_i + E_i + S_i$$

المعاملات الفنية وهى الكمية اللازمة من إنتاج القطاع i لإنتاج وحدة واحدة من منتجات القطاع j

$$a_{ij} = \frac{x_{ij}}{x_j}$$

تعبّر هذه التوازنات عن تدفقات عينية لسلع وخدمات • وعلمياً يعبر عن الانتاج القطاعى
بارقام قياسية للكميات اى انها مقادير حقيقية • وهذا يعنى عدم أخذ التغيرات النسبية
فى الاسعار فى الاعتبار أو تأثير التضخم ولا يدخل فى الدراسة ايضا التدفقات النقدية ولا التمويل

سنفترض فى النموذج ان الواردات الوسيطة غير منافسة وبالتالي لا تدخل فى حساب المعاملات
الفنية α_{ij} ولذلك فسوف نخذفها ايضا من الطرف الايسر لمعادلة التوازن •

كذلك يمكننا اهمال التغير فى المخزون فى المدى المتوسط • اما بالنسبة للاستهلاك الخاص
النهائى فحيث انه يكون عادة حوالى ثلاثة ارباع الطلب النهائى او اكثر فى معظم القطاعات
لذلك فسوف يستحق الكثير من الجهد لمحاولة التنبؤ به • سنفترض ان مستويات الاستهلاك
القطاعى تعتمد على عدد السكان المتوقع وعلى مستوى الاستهلاك الاجمالى المتوقع • وتستخدم
عادة المعادلة التالية للتنبؤ بالطلب الاستهلاكى على منتجات القطاع i

$$\frac{C_i(t)}{N(t)} = \phi_i \left[\frac{C_T(t)}{N(t)} \right]^{\epsilon_i} \quad i=1,2,\dots,11$$

حيث : $N(t)$ = عدد السكان عند الزمن t
 $C_T(t)$ = الانفاق الكلى على السلع الاستهلاكية عند الزمن t
 ϵ_i = مرونة انجلى (عند الزمن t)
 ϕ_i = ثابت

وهذه المعادلة تعطى عادة مستويات للاستهلاك القطاعى C_i لاتجمع الى الاستهلاك
الاجمالى C_T بالضبط ولكن بخطأ ٥% أو اكثر لتفادى هذا الخطأ تحول هذه المعادلة
الى معادلة خطية باستخدام سنة الاساس (٥٠) فتصبح :

$$C_i(t) = \epsilon_i \frac{C_i(0)}{C_T(0)} C_T(0) + \frac{N(t)}{N(0)} C_i(0) (1 - \epsilon) \quad i=1,2,\dots,n$$

وحتى يكون الجمع صحيحا فان مرونة انجل يجب ان تحقق الشرط :

$$\sum_i \epsilon_i \left[\frac{c_i(0)}{c_T(0)} \right] = 1$$

$$(٨) \quad \bar{\epsilon}_i = \epsilon_i \frac{c_i(0)}{c_T(0)} \quad \text{بوضع}$$

$$(٩) \quad \bar{c}_i = \frac{N(t)}{N(0)} c_i(0) (1 - \epsilon_i)$$

حيث انها ثوابت يمكن حسابها متى حسبت يتم المرونة ϵ_i ومعدل الزيادة السكانية .
تأخذ توازنات الانتاج الصورة الاتية :

$$-x_i + \sum_{j=1}^{11} a_{ij} x_j + \bar{\epsilon}_i c_T + J_i + E_i \leq -\bar{c}_i - G_i \quad i=1,2,\dots,11$$

يظهر J_i وهو الانتاج من القطاع i المخصص للاستثمار فى التوازن الخاص بالقطاعات
١١ ٦ ٥ ٣ فقط وهى قطاعات الصناعة والتشيد والخدمات الاخرى وهى القطاعات التى تنتج -
سلعا استثمارية . كذلك لا يظهر متغير الصادرات E_i فى توازنات القطاعات ١٠ ٦ ٥
وهى الكهرباء والتشيد والاسكان حيث أن الانتاج بطبيعته للاستهلاك المحلى فقط ولا يصدر
شئ منه . اما المجموعة الثانية من القيود فهى تعبر عن التدفقات الاستثمارية .

$$-J_i + \sum_{j=1}^{11} h_{ij} x_j \leq 0 \quad i=3,6,11$$

حيث h_{ij} هى معاملات تنسب الاستثمار المنتج محليا الى اجمالى الانتاج .
ومثل القيد التالى الطلب على العمل :

$$\sum_{i=1}^{11} \lambda_i x_i \leq \bar{L}$$

حيث λ_i = مقلوب انتاجية العامل بالقطاع i .

يعتبر النموذج ان الواردات غير منافسة بمعنى اننا لانهدف الى احلال الانتاج المحلى محل الواردات ولكننا نستورد من كل مجموعة سلعية ما يحدده الطلب عليها كما لو كنا لاننتج أى بديل محلى لها فتحدد الكمية المستوردة من السلع الوسيطة M^X بكميات الانتاج القطاعية المستهدفة وترتبط معها بمعاملات ثابتة α_{oi} .

$$M^X \geq \sum_{i=1}^n \alpha_{oi} X_i$$

وتعتمد الواردات الاستثمارية M^J على حجم الانتاج القطاعى وترتبط معه بمعاملات

$$M^J \geq \sum_{i=1}^n h_{oi} X_i \quad \text{ثابتة } h_{oi}$$

وتعتمد الواردات الاستهلاكية M^C على الاستهلاك الخاص الاجمالى وترتبط معه بمعامل

ثابتة c_o

$$M^C \geq c_o C_T$$

ياخذ قيد ميزان المدفوعات الصورة :

$$M^X + M^C + M^J - \sum_{\substack{c=1,2,3,4,5,6,7,8,9,10}} E_c \leq F$$

اما قيد الادخار فهو :

$$(1-s)V - C_T \leq S_o + G_T$$

حيث s = معامل الادخار الحدى

S_o = ثابت يعتمد على متغيرات سنة الاساس C_T, G_T, V وعلى s

$$S_o = (1-s)V(0) - G_T(0) - C_T(0)$$

وقد نتج القيد عن وضع حدا اعلى على المدخرات الاضافية المتوقعة يساوى معامل الادخار الحدى s مضروبا فى الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى . اما الزيادة فى المدخرات فيعتبر عنها بالزيادة فى الناتج القومى المحلى مطروحا منها الزيادة فى الانفاق الحكومى والزيادة فى اجمالى الاستهلاك الخاص .

$$[V(t) - V(0)] - [G_T(t) - G_T(0)] - [C_T(t) - C_T(0)] \leq s [V(t) - V(0)]$$

وقيد الاستثمار

$$\sum_{i=3,6,11} J_i + M^J - J_T \leq 0$$

ويعبر القيد التالى عن مكونات الناتج المحلى الاجمالى :

$$- M^X + C_T - M^C - M^J + \sum_{i=1}^{11} E_i + J_T - V \leq - G_T$$

وبذلك يكون عدد القيود ٢٢ قيد ١ .

وفى ضوء عمليات التفاعل بين الخبرة والحاسب ، والتى بدأت مع تطبيق النموذج فى الصورة اعلاه ، تم اضافته القيود الاتيه ، فى ضوء اعتبارات اضافيه خاصة بالاقتصاد المصرى .

١ - قيد يعبر عن حد ادنى لاجمالى الاستهلاك الخاص النهائى $C_T \geq 9000$

وهذا اقصى حد ادنى استطعنا فرضه حاولنا أولا ان نفرض حد ادنى مساو لقيمة اجمالى

الاستهلاك الخاص النهائى المستهدفة فى الخطة وهى ١٨ ٦٣٠ مليون جنيه ولكن ذلك

ادى الى الحصول على حل غير مسموح به اى اوضح تناقض هذا الشرط مع باقى شروط النموذج

٢ - قيد يعبر عن حد ادنى لصادرات البترول حيث انها تعتبر مصدرا اساسا لتمويل الصادرات

وقد كان اقصى حد ادنى امكن فرضه هو ١٥٠٠ مليون جنيه فيكون القيد $E_4 \geq 1500$

٣ - قيد يعبر عن حد اعلى للصادرات الزراعية وكان اقل حد امكن فرضه هو ١٥٠٠ مليون جنيه

فيكون القيد $E_1 \leq 1500$

٤ - قيد يعبر عن حد اعلى لصادرات قطاع الخدمات الاخرى $E_{11} \leq 1500$

دوال الهدف :

نحاول فى هذه الدراسة تجريب عدة دوال هدف كل على حده . وقد نحاول فى مرحلة

لاحقة جميعهم فى دالة واحدة أو اخذهم جميعا فى الاعتبار فى آن واحد . وقد جربنا ثلاث

دوال هدف . الاولى هى تعظيم الاستهلاك الخاص النهائى C_T . وتكاد تجمع الدراسات المختلفة ^(١) على اتخاذ دالة هدف تعظيم الاستهلاك الخاص . وهى فى نفس

(١) انظر مثلا المراجع ٥ ، ٢ ، ٨ .

الوقت تعظيم الاستهلاك الكلى حيث أن الاستهلاك العام أو الانفاق الحكومى يعتبر دائماً متغيراً خارجياً أى أنه يحدد خارج النموذج . وقد يكون ذلك لسهولة تفسير المتغيرات المرافقة فى هذه الحالة . كما أنه يمكن دائماً اعتبار الاستهلاك النهائى أو أشباع الحاجات الأساسية للمستهلكين سواء فى الحال أو فى المستقبل هو هدف أى نشاط اقتصادى على المستوى القومى . وقد جربنا أيضاً دالة هدف تعظيم اجمالى الصادرات ماعد الصادرات الزراعية فحيث أن السياسة الحالية قد فتحت الباب على مصراعيه للواردات فلم يتبقى لمحاولة تقليل العجز فى ميزان المدفوعات سوى جانب الصادرات وقد حذفنا الصادرات الزراعية من دالة الهدف حيث أنه فى ضوء زيادة الواردات الزراعية زيادة كبيرة ليس مقبولا أن نحاول زيادة الصادرات الزراعية . أما دالة الهدف الثالثة فكانت تعظيم اجمالى الانتاج حيث يحظى هدف زيادة الانتاج بأولوية كبرى فى الخطة الخمسية .

البيانات :

أخذت البيانات اللازمة لتجريب النموذج من جدول المدخلات والمخرجات لسنة ١٩٧٧ — ومن الاطار العام للخطة الخمسية ٨٢/٨٣ — ١٩٨٢/٨٦ . وقد تم تجميع جدول المدخلات والمخرجات الى الاحدى عشر قطاعا التى اعتبرها النموذج بتجميع الاربع قطاعات الزراعية ١ ٢ ٣ ٤ فى قطاع واحد وللزراعة . وتجميع الـ ١٨ قطاعا صناعيا ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ فى قطاع واحد للصناعة . وتجميع القطاعين ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ فى قطاع واحد للبتروك ومنتجاته . أما القطاعات الثمان الباقية فأخذت من الجدول بدون تجميع بنفس الاسم ويبين الجدول (١) بالملحق الاحصائى جدول المدخلات والمخرجات التجميعى كما يبين الجدول (٢) المعاملات الفنية . ويبين الجدول (٣) مرونات انجلى القطاعية ϵ_i والمعامل $\bar{C}_i$ والثابت $\bar{C}_i$ وقد حسبنا من معادلتى تعريفهما (٨) و (٩) . وقد اعتبر معدل الزيادة السكانية ٢.٣٨% وهو تقدير الامم المتحدة

للفترة ٨٥ - ٨٠ (تقدير معتدل) و G_i وقد اخذت من جدول التشابك القطاعي للسنة ٨٢/٨٦ الوارد بالاطار العام للخطة . وايضا $\bar{C}_i + G_i$ وهو ثابت متباينات التوازن .

وبين الجدول (٤) المعاملات h_{ij} التي تنسب الاستثمار المنتج محليا الى اجمالي الانتاج وقد اخذت من مصفوفة الاستثمارات المحلية لسنة ٧١/٧٠ بعد القسمة على اجمالي الانتاج وقد فضلت بيانات ٧١/٧٠ عن بيانات ٧٧ لانها اكثر دقة . والمعاملات λ_i وهى مقلوب انتاجية العامل القطاعية وحسبت من بيانات الاطار العام للخطة بقسمة عدد الوظائف المستهدف في كل قطاع في آخر سنة للخطة بالالف على الانتاج القطاعي المستهدف بالمليون جنيه .

والمعاملات α_{oi} هي معاملات الواردات الوسيطة وقد اخذت من جدول ٧١/٧٠ والمعاملات h_{oi} وهى معاملات الواردات الرأسمالية . أما المتغيرات الخارجية F^L فكانت :
 $\bar{L} = ١٣٨٣٦٨$ مليون فرد وهى الاجمالي العام للمستوظيف لسنة ٨٢/٨٧ فى الاطار العام للخطة .

$$F = ٣٥٠٠ \text{ مليون جنيه}$$

وقد حاولنا انقاص قيمة F ولكن كان ذلك يؤدي الى حلول غير مسموح بها . ويعطى الجدول التالى جدول I صورة اجمالية للنموذج بالبيانات باعتبار دالة الهدف تعظيم اجمالي الصادرات ماعدا صادرات قطاع الزراعة .

النتائج :

نعرض في جدول II ثلاثة حلول للنموذج (يفترض أنها للسنة ٨٦/٨٧ وهي السنة الأخيرة للخطة) تم الوصول إليها بتعظيم دوال الهدف المختلفة وهي بالترتيب (١) . تعظيم اجمالي الصادرات من السلع والخدمات فيما عدا صادرات قطاع الزراعة • (٢) تعظيم اجمالي الاستهلاك النهائي الخاص • (٣) تعظيم اجمالي الانتاج القومي • ويحتوي العمود الأخير من الجدول على القيم المتوقعة المناظرة في الخطة وهي أهداف السنة الأخيرة (٨٦ / ٨٧) مأخوذة من الأطار العام التفصيلي (٢) • ويبين جدول III القيم المثلى لمتغيرات الفسروق Slack variables وهي المتغيرات التي تقيس الفرق بين طرفي كل قيد عند الحل الأمثل • وقيم المتغيرات المرافقة المثلى • أما جدول IV فيبين الهياكل الاقتصادية للنتائج الموضحة بجدول II •

نلاحظ من جدول II شدة تقارب قيم المتغيرات المثلى بالنسبة لدوال الهدف المختلفة بل انها تكاد تتطابق لكثير من المتغيرات فمثلا لا تختلف القيم المثلى لمتغيرات الانتاج القطاعية لأكثر من ٢٥% الا في قطاع قناة السويس ولا يزيد الاختلاف عن ٢٨% وتتطابق لقطاعات التعدين والبتروك والكهرباء والنقل والسياحة والاسكان • أما بالنسبة لنتائج متغيرات الصادرات فقد ظهرت فيها بعض القيم الصفرية وذلك لصادرات قطاعات التعدين والنقل والسياحة في حاله دوال الهدف الثلاث وقطاع الصناعة لد التي الهدف تعظيم الصادرات وتعظيم الاستهلاك النهائي الخاص • وعموما فانه لا مفر من الحصول على قيم صفرية لمتغيرين اثنين على الاقل حيث أن الحد الأقصى للقيم الموجبه مساو لعدد المتغيرات الأساسية الذي يساوي عدد قيود النموذج وهو ٢٦ في حين أن عدد متغيرات النموذج ٢٨ • وقد تم تعديل صادرات قطاعي النقل والسياحة باضافه الارقام المخططة لهما حيث لم توجد وسيلة أخرى من خلال التشابكات بجدول المدخلات والمخرجات للتعبير عن الصادرات الخدمية لهذين القطاعين •

وتكاد تتطابق القيم المثلى المختلفة لمتغيرات الاستثمار والواردات واجمالى الناتج المحلى ولا تتجاوز الاختلافات فى حاله وجودها عن ٣% .

ونستطيع ان نستنتج من تقارب القيم المثلى لمتغيرات النموذج بالرغم من اختلاف دوال الهدف أن الذى يحدد قيم المتغيرات المثلى هى قيود النموذج أكثر منها داله الهدف البديله . أى أن هذه التجربه لاستخدام البرمجه الخطيه فى اعداد الخطه الخمسيه مع بدائل لداله الهدف انما تثبت محدوديه حريه الحركه امام الاقتصاد القومى المصرى . ففى الخطه التى نعتمد فيها داله هدف لتعظيم الانتاج ، فان القيود المعنيه على الصادرات والاستهلاك الخاص تحد كثيرا من امكانيه زياده الانتاج . وعند تعظيم داله الصادرات فان الهيكل الاقتصادى المصرى ، ونمط صادراته وخصامه نسبه صادرات النفط الخام فيها ، وكذلك قيود الاستهلاك الخاص تحد كثيرا من امكانيه زياده الصادرات ، وهكذا .

هذه هى النتيجة الأعم والأكثر أهميه لهذه التجربه . ولكن نستطيع أن نتبين أيضا أن القيم المستخدمه للصادرات كان مبالغاً فيها ، فى ضوء الهيكل المادى الحالى للاقتصاد المصرى ، فى حاله صادرات الصناعات والبتترول وكانت اقل من الممكن فى حاله الصادرات الزراعيه والخدمات . وتبين النتائج أيضا صعوبه تحقيق القيمه المستهدفه للاستهلاك النهائى الخاص وهى ١٨٦٣٠ مليون جنيه بينما أقصى قيم لها فى نتائج النموذج ١٠٣٢ مليون جنيه . وكذلك صعوبه تحقيق هدف تقليل العجز فى ميزان المبلغ والخدمات فتتص الخطه على تقليله الى ١١٣٥ مليون جنيه فى السنه الأخيره للخطه ٨٦/٨٧ بينما يحدده النموذج ب ٣٥٠٠ مليون جنيه .

وعموما فانه بمقارنه نتائج النموذج بأهداف السنه الأخيره من الخطه الخمسيه نجد أن القيم المثلى لمتغيرات النموذج تقل عن القيم المناظره فى الخطه بنسب تتفاوت بين ١٠% و ٥٠% وقد نستطيع ارجاع جزء من ذلك الى مشكله فروق الأسعار (عدم اتفاق الأساس السعري الذى استخدم فى الحالتين) .

نلاحظ من جدول III أن القيد رقم ١٥ وهو قيد الطلب على العمل غير مقيد عند الحل الأمثل . وهذا يبين صعوبة تحقيق هدف التوظيف المنصوص عليه في إطار الخطه وهو ١٣٨٣٦٨ مليون فرد . وقد أظهرت نتائج الحلول المثلى للنموذج فائضا في قوة العمل قدره ٢٥٠ ر ٢٠ مليون فرد مع داله الهدف تعظيم الصادرات و ٢٦٧ مليون فرد في حاله داله الهدف تعظيم الاستهلاك الخاص و ٢٦ مليون فرد عند تعظيم اجمالي الانتاج .

وبهنا في استعراض هذه التجربة محاوله تمييز التغيرات الهيكلية المطلوبه عبر الخطه الخمسيه المصريه . ونستطيع ذلك باجراء مقارنة بين الهياكل الاقتصاديه المبينه بالجدول IV وتتلخص هذه التغيرات في :

١ - ضرورة زياده الانتاج النسبي للانتاج الزراعى داخل الهيكل الاقتصادى ، وأيا كانت داله الهدف ، عن الوزن النسبى المشاهد بالاقتصاد المصرى وتطوره . وفى المقابل ضرورة التقليل من الوزن النسبى لقطاع التشييد .

٢ - ضرورة زياده حصه الواردات الاستثماريه كثيرا وعلى حساب حصه الواردات الاستهلاكيه فى مجمل الواردات أما حصه الواردات الوسيطة فهى تبدو متناسبة الى حد كبير .

٣ - ضرورة التخطيط لزياده كفاءه الانتاج فى قطاعات الكهرباء والسياحه . أى زياده كفاءه استخدام المواد الوسيطة ورأس المال ، والتي يمكن التعبير عنها بالزياده النسبيه على المدى المتوسط للنسبه $\frac{V}{X}$ أو الناتج الى الانتاج فى القطاعين ، ودون اهمال طبيعه الاختيار التكنولوجى بالقطاعين .

٤ - انه يمكن استحداث تخفيض ولكنه محدود فى نسبه اجمالي الاستهلاك النهائى الخاص والحكومى الى الناتج المحلى الاجمالى فى ضوء معرفتنا بأوضاع مرونة الاستهلاك للمنتجات القطاعية المختلفه على المستوى القومى .

قيم متغيرات الفروق والمتغيرات المرافقة عند الحل الأمثل

حالة دالة الهدف تعظيم اجمالي الانتاج		حالة دالة الهدف تعظيم اجمالي الاستهلاك الخاص النهائي		حالة دالة الهدف تعظيم اجمالي الصادرات		المتغيرات الفروق
Dual	Slack	Dual	Slack	Dual	Slack	
٣٤٢٠	صفر	٥٨٩٠	صفر	١٤٨٦	صفر	١
١٧٨٧٧	صفر	٣٦٣٠	صفر	٦٢٠٧	صفر	٢
٦٤٣٠	صفر	١٥٥٨	صفر	٢٠٠٤	صفر	٣
٧٤٦٧	صفر	١٧٣٦	صفر	٢٩٣٧	صفر	٤
٢١٥٦	صفر	٥٦٣٤	صفر	١٠٦٦	صفر	٥
٤٦٠٢	صفر	١١٩٠	صفر	١٩٠٢	صفر	٦
٧٢٧٦	صفر	١٦٦٦	صفر	٢٨٠٠	صفر	٧
٦٤٣٠	صفر	١٤١٦	صفر	٢٤٨٦	صفر	٨
٦٨٥٧	صفر	١٢٦	صفر	٢٦٦٢	صفر	٩
١٤٤٦١	صفر	٢٩٩٤	صفر	٥٦٣٣	صفر	١٠
٥٩٣٩	صفر	١٣٣١	صفر	٢١٣٥	صفر	١١
٢٠٢٢٢	صفر	٣٨٩٨	صفر	٧٢٨٤	صفر	١٢
١٨٣٩٤	صفر	٣٣٠	صفر	٦٦٨١	صفر	١٣
١٩٤٣٠	صفر	٣٦٧٠	صفر	٦٩١٤	صفر	١٤
صفر	٢٦٠٦٨٠	صفر	٢٦٧٧٣١٣	صفر	٢٧٥١٤٤٩	١٥
٦٤٣٠	صفر	١٤١٦	صفر	١٤٨٦	صفر	١٦
٦٤٣٠	صفر	١٤١٦	صفر	١٤٨٦	صفر	١٧
٢٠٢٢٢	صفر	٣٧٥٦	صفر	٦٢٦٦	صفر	١٨
١٧٢٤٠	صفر	٢٩٢٥	صفر	٥٩٧٤	صفر	١٩
١٣٧٩٢	صفر	٢٣٤٠	صفر	٤٧٢٩	صفر	٢٠
١٣٧٩٢	صفر	٢٣٤٠	صفر	٤٧٢٩	صفر	٢١
٢٠٢٢٢	صفر	٣٧٥٦	صفر	٦٢٦٦	صفر	٢٢
٣٣٠٢	صفر	صفر	٣٢١٧٩	١٣١١	صفر	٢٣
١٠٣٨	صفر	٠٣٢٠	صفر	٠٤٥٠	صفر	٢٤
٠٧٩١	صفر	٠٨٠	صفر	٠٣٥١	صفر	٢٥
٣٠١٠	صفر	٠٢٦	صفر	صفر	٦١١٧٩	٢٦

جدول III
البرياكل الاقتصادية

النسب المئوية للمقننات	نتائج النموذج في حالة دالة الهمدفة			نتائج التوازن العام للخطه
	تمتص اجالي المستد رات	تمتص اجمالي الاستهلاك الخاص	تمتص اجمالي الانتاج	
النسبه المئوية من مجمل الانتاج القوي :	زراعته	١٨ مر	١٨ مر	١٢ مر
	تعد ين	٢٧ مر	٢٧ مر	٢٩ مر
	صناعه	٩ مر	٩ مر	١٢ مر
	بتول	٩ مر	٩ مر	٩ مر
	كهراء	٩ مر	٩ مر	٩ مر
	تشبيد	٩ مر	٩ مر	٩ مر
	نقل	٩ مر	٩ مر	٩ مر
	قناة السويوس	٩ مر	٩ مر	٩ مر
	سياحة	٩ مر	٩ مر	٩ مر
	اسكان	٩ مر	٩ مر	٩ مر
النسبه المئوية من اجمالي الصادرات :	خدمات	٢٩ مر	٢٩ مر	٢٩ مر
	واردات وسيطه	٨ مر	٨ مر	٨ مر
	النتاج المحلي الاجمالي [٧/٤٨]	٥٩,٤	٥٩,٤	٥٧,٧
	النسب المئوية من اجمالي الصادرات :	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	صادرات الزراعة	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	صادرات التعمين	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	صادرات الصناعة	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	صادرات البترول	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	صادرات النقل	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	صادرات قناة السويس	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
النسبه المئوية من اجمالي الاستثمار :	صادرات السياحة	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	صادرات الخدمات	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	النسبه المئوية من اجمالي الاستثمار :	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	صناعة	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	تشبيد	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	خدمات اخرى	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	واردات استثمارية	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	واردات استهلاكية	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	واردات وسيطه	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	النسبه المئوية من الاجمالي الرارادات :	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
النسبه من الناتج الاجمالي [٧٦] :	اجمالي الاستثمار	٢٦ مر	٢٦ مر	٢٦ مر
	اجمالي الاستهلاك الخاص	٤٨ مر	٤٨ مر	٤٨ مر
	اجمالي الاستهلاك الحكومي	٢٨ مر	٢٨ مر	٢٨ مر
	اجمالي الاستهلاك النهائي	٧٦ مر	٧٦ مر	٧٦ مر
	زراعته	٢٦ مر	٢٦ مر	٢٦ مر
	تعد ين	٤٨ مر	٤٨ مر	٤٨ مر
	صناعه	٢٦ مر	٢٦ مر	٢٦ مر
	بتول	٢٦ مر	٢٦ مر	٢٦ مر
	كهراء	٢٦ مر	٢٦ مر	٢٦ مر
	تشبيد	٢٦ مر	٢٦ مر	٢٦ مر
النسبه المئوية من اجمالي الاستثمار :	نقل	٢٦ مر	٢٦ مر	٢٦ مر
	قناة السويس	٢٦ مر	٢٦ مر	٢٦ مر
	سياحة	٢٦ مر	٢٦ مر	٢٦ مر
	اسكان	٢٦ مر	٢٦ مر	٢٦ مر
	خدمات	٢٦ مر	٢٦ مر	٢٦ مر
	واردات وسيطه	٢٦ مر	٢٦ مر	٢٦ مر
	النتاج المحلي الاجمالي [٧/٤٨]	٥٩,٤	٥٩,٤	٥٧,٧
	النسب المئوية من اجمالي الصادرات :	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	صادرات الزراعة	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر
	صادرات التعمين	٢٢ مر	٢٢ مر	٢٢ مر

ملحق احصائي

جدول المدخلات والمخرجات لسنة ١٩٧٧ م، جميع الم. ١١ قطاع
(النسبة بالمليون جنيهه)

[illegible]

جدول ٣

بعض معاملات وثوابت النموذج

القطاع	مرونة انجل ϵ_i	$\bar{C}_i$	الانفاق G_i الخاصة	$\bar{C}_i + G_i$
١ - الزراعة	١٢١ ر	٣٦٤,٦٢ -	١١٢,٠	٢٥٢,٦٢ -
٢ - التعدين	صفر	صفر	صفر	صفر
٣ - الصناعة	٦١ ر	٢٨٠,٤١٣	٤١٤,٦	٣٢١٨,٧٣
٤ - البترول ومنتجاته	١٤٨ ر	٣٦١,٦٨ -	١٥٢,٨	٢٠٨,٨٨ -
٥ - الكهرباء	٦٢ ر	٥٢,٠٠	٤٠,٢	٧٩,٢٠
٦ - التشييد	صفر	صفر	١٧٤,٤	١٧٤,٤٠
٧ - نقل ومواصلات	١٠٢ ر	٩٩٠ -	١٣٨,٠	١٢٨,١٠
٨ - قناة السويس	صفر	صفر	صفر	صفر
٩ - السياحة	١٠ ر	٤٦,٩٠	صفر	٤٦,٩٠
١٠ - الاسكان	١٠٧ ر	٣٩,٣٥ -	١٦,٦	٢٢,٧٥ -
١١ - خدمات أخرى	١٣٤ ر	٢١٤,١٥٤ -	٣٧٧,٣٩	١٦٣٢,٣٦

جدول ٤
بعض معاملات النموذج

القطاع	h_{3j}	h_{6j}	h_{11j}	مقلوب انتاجية العامل λ_i	a_{6i}	h_{6i}
١ - الزراعة	ر٠٠٣	ر٠٢٨	صفر	ر٧٤٠	ر٠٢٥	ر١٤٠
٢ - التعدين	ر٠٧٥	ر٠٩٧	ر١٢٤	ر٠٠٤	ر٠٨٥	ر٥٥٠
٣ - الصناعة	ر٠٠٦	ر٠١٣	ر٠٠٢	ر١٣٠	ر١٠٣	ر١٩٠
٤ - البترول ومنتجاته	ر٠١٩	ر٠٨٤	ر١١٦	ر٠٠٤	ر١٥٥	ر٠٥٠
٥ - الكهرباء	ر٠١٣	ر٠٠٦	صفر	ر٢٤٠	ر٠٠٨	ر٠٩٠
٦ - التشييد	ر٠٠٢	صفر	ر٠٠١	ر٢٣٠	ر٠٦١	ر١٢٠
٧ - النقل والمواصلات	ر٠٦٧	ر١٢٣	ر٠٠٨	ر٢٥٠	١٤٢	ر١١٠
٨ - قناة السويس	ر٠٥٤	ر٠١٠	ر٠٠٧	ر٠٢٠	صفر	ر٢٠٠
٩ - السياحة	ر٠١٤	ر١٤٤	صفر	ر٢٥٠	صفر	ر٢٠٠
١٠ - الاسكان	صفر	ر١١٥	صفر	ر٤٠٠	صفر	صفر
١١ - خدمات أخرى	ر٠٠٦	ر٠٢٣	صفر	ر٥٣٠	ر١١٢	ر٢٠٠

المراجع

- ١ — جدول المدخلات والمخرجات لجمهورية مصر العربية سنة ١٩٧٧ اعداد مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي جامعة القاهرة مع MIT نشر عام ١٩٨٠ •
- ٢ — وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلي ، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية ————— والاجتماعية ٨٢ / ٨٣ — ٨٦ / ٨٧ الجزء الاول ، المكونات الرئيسية ، نوفمبر ١٩٨٢ •
3. Dervis, K., J. De Melo & S. Robinson, General equilibrium for development policy, A World Bank Research Publication, 1982.
4. Inman, R., R. Norton & Y. Kim, A multisectoral Model with endogenous terminal conditions, Journal of development economics, Vol. 6 1979.
5. Kornai, J., Mathematical programming as a tool in drawing up the five-year economic plan, Economics of planning, Vol. 5, No.3, 1965.
6. Kornai, J. & L. Ujlaki, Application of an aggregate programming model in five year planning, Acta economica tornus 2, Fasc. 4, 1976.
7. Taylor, Lance, Theoretical Foundations and Technical implications, in C.R. Blitzer, P.B. Clark & L. Taylor, eds, Economy-Wide models and development planning, Oxford University Press. 1975.

مطبعة محمد الخطيب القوي
الطبعة

